

**فيون يبدي استعداده للتعامل مع الوضع الجديد في سورية.. وموسكو وأنقرة تشددان على الالتزام بالهدنة**

## كيري: قصف الموقع العسكري السوري كان خاطئاً.. ولم نبدأ «الربيع العربي»

وزير الخارجية الأميركية يقول إنّ الحرب في سورية هي حرب مركبة، مؤكداً أنّ الحفاظ على قيادة الولايات المتحدة المتقدمة في العالم ينطوي عليه الانخراط مع كافة الأطراف.

قال وزير الخارجية الأميركية جون كيري، أمس، إنّ الحرب في سورية هي حرب مركبة تنخرط فيها عدة أطراف إقليمية ودولية، وكل منها لها مصالحها الخاصة. وفي كلمة له أمام «معهد السلام الأميركي»، قال كيري في سياق حديثه عن تدهور العلاقة الروسية الأميركية حول سُبُل حل الأزمة السورية، إنّ القصف الأميركي «الخاطئ» لموقع عسكري سوري قرب مطار دير الزور هو ما قاد روسيا للاعتماد بأنّ الولايات المتحدة لم تكن جادة في فصل الإرهابيين عن المعارضة المعتدلة.

من جهة أخرى، قال كيري: «لم نبدأ «الربيع العربي»، ولم يكن باستطاعتنا إيقافه، بحسب تعبير، وأوضح وزير الخارجية الأميركية أنّ المجموعات المتطرفة تستمر في إمكانية المشاركة في العمليات بِنشاط». وقال كيري في بيان: «الوضع في سورية حالياً يتغيّر، مهما كان، كئنا مسرورين أو متعاضين لذلك. ويمتد ذلك فرنسا وأبدي استعدادا للتعامل مع هذا الواقع الجديد، قائلاً: «أريد أن تستعيد فرنسا موقعها كدولة تعمل في الساحة الدولية بشكل مستقل، وتأخذ موقعها بين الأميركيين والروس، بين السنة والشيعه».

من جهته، بشأن الوضع في الشرق الأوسط، قال فرانسوا فيون، المرشح في الانتخابات الرئاسية المرتقبة في فرنسا، إنّ «الوضع في سورية حالياً يتغيّر، مهما كان، كئنا مسرورين أو متعاضين لذلك. ويمتد ذلك فرنسا وأبدي استعدادا للتعامل مع هذا الواقع الجديد، قائلاً: «أريد أن تستعيد فرنسا موقعها كدولة تعمل في الساحة الدولية بشكل مستقل، وتأخذ موقعها بين الأميركيين والروس، بين السنة والشيعه».

إلى ذلك، أعلنت وزارة الخارجية الروسية عن اتصال هاتفي جرى بين وزير الخارجية سيرغي لافروف ونظيره التركي مولود جاوشيز أوغلو الثلاثاء، شدّدا فيه على ضرورة الالتزام بالهدنة في سورية.

وأكد كل من لافروف وأوغلو على أهمية التعامل بشكل بناء مع التطهير لقاء أستانا.

وجدد كل من وزيري الخارجية الروسية والتركية عزم موسكو وانقرة الاستمرار في مكافحة الإرهاب.

على صعيد مؤتمر الحوار السوري السوري، المزمع عقده في أستانا، صرّح مصدر دبلوماسي روسي أنّ

### قطع المياه عن المدن

### والناس... ماركة تركيّة بامتياز

■ **سماهر الخليب**

لا يمكن النظر إلى الانتصار الذي تحقّق في حلب إلاّ باعتباره محسوبا فقط للجيش السوري وحلفائه في ظل إصرار القيادة السوريّة على حسم معركة حلب.

وليس صحيحاً أنّ تركيا تخلّت عن المجموعات الإرهابية في شرق حلب، بل هي أدركت أنّ القرار السوري حاسم لجهة تحرير المدينة من المجموعات الإرهابية، لذا سجّلت انعطافة مرنة باتجاه الروس والإيرانيين لتأمين انسحاب المجموعات الإرهابية، والمعلومات تؤكّد أنّ من كان يقود تلك المجموعات ضباط أتراك ومن دول أخرى.

وعليه، فإنّ تركيا ذهبت مرعمة للاستثمار في هزيمة مجموعاتها الإرهابية، فكان اتفاق وقف النار وضمنت هي المجموعات تلك، وكان اتفاق الذهاب إلى أستانا للحوار.

بعد هزيمتها وحلفائها وأدواتها في حلب، لم تعد تركيا تمتلك أوراها ضاغطة كبيرة، لذلك لجأت إلى الروس وضمناً الإيرانيين. لكنّها في المقابل، لم تتخل عن نهج التصعيد والتخريب، وفي هذا السياق يأتي قطع مياه وادي بردى من قِبل المجموعات الإرهابية عن نحو ستة ملايين نسمة في دمشق. علماً أنّه سبق لهذه المجموعات أن فعلت الأمر ذاته بقطع المياه عن مدينة حلب.

هنا ننتابذر إلى أذهان الكثيرين أسئلة عديدة؛ لماذا قطع مياه وادي بردى عن دمشق في هذا الوقت تحديداً؟ وما هي غاية المجموعات الإرهابية؟ وأيّ انعطافة تركيّة طالما أنّ تركيا وضمنت تلك المجموعات؟

لا شك أنّ الدولة السورية التي صمدت في مواجهة الحرب الإرهابية الكونيّة على مدى ستة أعوام، تستطيع أن تتخذّ الإجراءات المناسب الذي يحول دون تعطيش دمشق وسكانها، إنّ كان من خلال تأمين المياه من الأبار الارتوازية، أو من خلال معركة طرد الإرهاب من منطقة وادي بردى، وهذا أمر يدركه رعاة الإرهاب، ما يضع أمر قطع المياه عن دمشق محاولة تركية لتقويض تامّ التّوصّل إليه، وهذا ما يفسّر الحملة المدروسة التي تشارك فيها تركيا والمجموعات الإرهابية، لجهة التهديد بالتخلّص من الاتفاق الأّنف الذكر، إذا ما استمرّ الجيش السوري في تقدّمه باتجاه مناطق وادي بردى.

إنّ قرارا بحجم قرار قطع المياه عن دمشق وسكانها، معروفة تبعات وتداعياته، لا يمكن أن تتخذّه المجموعات الإرهابية من دون أمر عمليات خارجي، وتحديدًا تركي، فقطع المياه عن ملايين البشر جريمة ضدّ الإنسانية.

حين نتحدّث عن قطع المياه عن المدن والناس، تحضر لدينا كدولة تتبع هذه السياسة، فهي قطعت مرّات عدة مياه نهريّ دجلة والفرات عن الشام والعراق، ما أحدث نقصاً حاداً في بحيرة الأسد التي تغذي عدّة مدن سورية، وهو ما اعتُبر وقتذاك تهديداً لمقوّمات الحياة في سورية ومحاصرة المواطنين في أبسط حاجاتهم الحياتيّة. وإلى السياسة التركية المعروفة بهذا الخصوص، فإنّ دفع المجموعات الإرهابية لقطع المياه عن دمشق، معناه أنّ تركيا لم تقطع مع الأميركيّين، وهي تعتمد سياسة التلاعب والملعب على الحيليين، وتنتظر من الولايات المتحدة الأميركية أن تُعيد النظر في علاقاتها مع المجموعات الكردية، وموازرتها في معركة السيطرة على مدينة الباب. وهي تلقّت إشارة أميركيّة، حيث أكد المتحدث العسكري باسم «التحالف الدولي ضدّ الإرهاب» الكولونيل جون دوريان استعداد التحالف لدعم عمليات الجيش التركي في شمال سورية. وحرص الكولونيل الأميركي في تصريحه الأخير على تأكيد أهمية قاعدة أنجربليك التركية بالنسبة لعمليات التحالف الدولي، علماً أنّ دوريان نفسه كان أكد في مرّات سابقة أنّ التحالف لا يدعم عملية «درع الفرات» التي تقوم بها تركيا.

ما تقدّم، يوضّح أنّ تركيا لا تزال تلعب دوراً خطيراً وتمتسّكة بدعم الإرهاب، وهي تحاول أن تحوّل ضعفها وفشلها إلى أرباح قوة لتضمّن مكانا لها في صفوف الرباحين... لكن ما هو موكّد أنّ سياساتها لن تجني لها سوى الخيبة والفشل.

### البناء



الدعوة للمشاركة في الاجتماع حول سورية في أستانا يوم 23 كانون الثاني الحالي، سترسل قريبا إلى المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية ستيفان دي ميستورا.

وقال المصدر من مجموعات العمل الخاصة بسورية في جنيف: «لم ترسل الدعوة بعد.. سترسل إلى مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، في المستقبل القريب».

وفي سياق متّصل، أعلنت وزارة الخارجية الكازاخستانية عن انتهاء التحضير لاستضافة المفاوضات السورية برعاية روسيا وتركيا وإيران والأمم المتحدة.

الجدير بالذكر، أنّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أعلن في كانون أول عام 2016، التوصل إلى اتفاق بين أطراف النزاع في سورية حول وقف إطلاق النار، والاستعداد لمفاوضات سلام في العاصمة الكازاخستانية أستانا بدوره، أبدى رئيس جمهورية كازاخستان نور سلطان نزارباييف، دعمه لمبادرة إجراء المفاوضات «السورية-السورية» في أستانا، وأعرب عن استعداد بلاده لتأمين منصة لهذه المفاوضات.

وفي السّياق، قال رئيس جبهة التغيير والتحرير السوريّة المعارضة قُدري جميل، إنّ دعوات أستانا

**القوات العراقية تحزّر حيّ السكر شرق الموصل بالكامل وترفع العلم على مبانيه**

## العبادي: علاقتنا بأنقرة لن تتقدّم من دون انسحاب قوّاتها من أراضينا



الخاصة حقّقت مزيداً من التقدم وطردت المسلحين من حيّ البلديات في البشّرق، لتقترب من الالتحام بوحدات قريبة للجيش. وعزّز ذلك التقدّم السيطرة على عدد من الأحياء القريبة من أطال موقع نينوى الأثوري الأثري شرق النهر.

وسكنون المنطقة المستهدّقة القادمة هي جامعة الموصل، التي تُعدّ ذات موقع استراتيجي مهم، والسيطرة عليها ستتيح السيطرة كذلك على الغابات القريبة ومجمع القصور الرئاسية. وكان التنظيم قد أكد استخدامه لمختبرات الجامعة في صناعة أسلحة بيولوجية وتخزين مواد كيميائية، كما أعلنت الأمم المتحدة وقتها أنّ المسلحين استولوا على مواد نوويّة ستُستخدم في الأبحاث العلمية في الجامعة في العام 2014.

ورغم أنّه من المستبعد أن تُتيح تلك المواد إلى تصنيع أسلحة، فإنّ التنظيم شنّ، وأكثر من مرّة، هجمات بصواريخ تحوي على غاز الخردل السامّ على القوات الحكومية العراقية والبشمركة الكردية. من جهته، قال العقيد عبد الأمير المحمادي، المتحدث باسم وحدات الاستجابة السريعة، إنّ القوات أهدت أسلحة شتّت أمس طريقها داخل حيّ فلسطين وحيّ سومر جنوب شرقي الموصل لكنّ عناصر التنظيم كانوا يطلقون النار على المدنيين الذين يحاولون الفرار.

وأضاف المحمداوي، أنّ العناتل عندما ترى القوات العراقية قادمة تفرّ من المناطق التي يسيطر عليها التنظيم باتجاه القوات وهي تلوّح برايات بيضاء، ليبدأ الإرهابيون تصفهم بقذائف المورتر والقنابل الحارقة ويطلقون النار عليهم، متابعياً أنّ أيّ حيّ ينسحب منه التنظيم يقوم بقصفه عشوائياً وبشكل ثقيل.

ومنذ استئناف العمليات العسكرية الخميس

## رام الله لترامب: سنعيد النظر في الاعتراف بـ«إسرائيل»

قال مسؤول فلسطيني رفيع المستوى مقرب من رئيس السلطة محمود عباس أمس، إنّ نقل السفارة الأميركية من «تل أبيب» إلى القدس سيؤدّي إلى إعادة النظر في اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بالكيان الصهيوني. وقال محمد اشتية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح: «إنّنا تمّ الإعلان عن نقل السفارة الأميركية من «تل أبيب» للقدس، فسنعيد النظر في الاعتراف بالكيان الصهيوني، وسنقدّم خطوات احتجاجية أخرى متعلّقة بكامل المسار السياسي.. ونحن نتحدّث عن إجراءات وليس تهديدات».

واعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بالكيان الصهيوني في العام 1993 عند التوقيع على اتفاقية أوسلو بين الجانبين. وقال اشتية في مؤتمر صحافي في رام الله: «الحديث عن نقل السفارة الأميركية للقدس يعني نهاية حل الدولتين، ويعني بالنسبة لنا انتهاء المسار التفاوضي وإغلاق الباب كلياً أمام المفاوضات».

وأضاف «ننأنا نأمل أن لا يُعلن الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب في خطاب

وفي ريف الرقة الغربي، أفادت تنسيقيّات المسلحين أنّ تنظيم «داعش» استعاد السيطرة على قرية جعبر مع القلعة الأثريّة بالكامل وقرية سويدية، بعد اشتباكات مع «قوات سورية الديمقراطية». بالمقابل، ذكرت مواقع كردية أنّ «القوات» صدّت هجوماً لمسلحي التنظيم على قرية جب شعير جنوب شرقي بلدة عين عيسى في ريف الرقة الشمالي الشرقي لدى محاولة التنظيم استعادة السيطرة عليها، وأوقعوا إصابات مؤكّدة في صفوف المهاجمين.

وبالانتقال إلى الجنوب السوري، أعلنت تنسيقيّات المسلحين عن مقتل أحد «النشطين الإعلاميين» التابع للمجموعات المسلحة المدعو «أبو عبادة الحمصي» عند أطراف مدينة طفس في ريف درعا الشمالي، بعد اختطافه قبل 4 أيام من قبل مسلحين مجهولين.

وأما في شرق حلب، كشف خبراء إزالة الألغام الروس عن مخزّن لقذائف يدويّة الصنع تكفي لنسف حيّ بأكمله، حيث فخّخ المسلحون المخزّن قبل انسحابهم بشبكة تفجير أساسية واحتياطية، واستلمع الخبراء إبطال مفعول شبكة تفخّيح القذائف التي كانت بداخله قبل نقلها إلى خارج الأحياء السكنيّة وإتلافها.

وكانت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة السورية، أعلنت سابقاً، عن وقفها الشامل للأعمال القتالية فوق جميع الأراضي السورية، اعتباراً من ليل الخميس – الجمعة الموافق 30 كانون الأول عام 2016، واستندت في بيانها من هذا القرار، تنظيمي «داعش» و «جبهة النصرة» الإرهابيين والمجموعات المرتبطة بهما، مشيرة إلى أنّ هذه الخطوة تأتي بهدف تهيئة الظروف الملائمة لدعم الحلّ السياسي لازمة في سورية.

وفي السّياق الميداني، ذكرت مصادر أمس أنّ عملية الإنزال التي قامت بها الولايات المتحدة ووحدة تابعة لـ«قوات سورية الديمقراطية»، فشلت في تحقيق أهدافها المرجوة لها.

وأكدت المصادر أنّ المروحيات العسكرية انطلقت من قاعدة «الريمان» الجوية وكانت محمّية بطائرات حربية، الهدف المرسوم لها كان محاولة القبض على قادة لتنظيم «داعش» بالقرب من محطه «الكبر»، مشيرين إلى فشل العملية في أسر أيّ أحد من المسلحين.

وأشارت المصادر إلى أنّ «الأميركيّين حاولوا التغطية على فشل العملية، عن طريق التقليل من أهميّتها، وقد استمرّت لمدة ساعتين من دون تحقيق المرجو».

### الوطن / سياسة

**ما المتوقع بعد عملية المكبر...؟**

■ **راسم عبيدات - القدس المحتلة**

واضح حتى اللحظة أنّ كلّ ألوان الطيف السياسي «الإسرائيلي» الحزبي والحكومي تجّمع على أنّ الحلّ في مدينة القدس أمّني. عسكري وليس حلاً سياسياً، فالحلّ السياسي في عرف الحكومة الصهيونيّة يعني التنازل أمام ما يسمّونه «أرهاباً...» على الرغم من أنّ هذه الحكومة منذ مَهة الشهيد محمد أبو خضير في تموز / 2014 وحتى اللحظة، جرّبت كل أشكال القمع والتنكيل بحقّ المقدسيين وأهالي الشهداء، من هدم منازل، طرد وإبعاد خارج مدينة القدس، إغلاق منازل ومداخل القرى بالمكعبات الإسمنتيّة والسواتر الترابية، احتجاز جثامين الشهداء، القتل بالدم البارد والتصفيات الجسدية، الحدّ من حرية التنقل والحركة والإبعاد عن الأقصى، الاعتقالات بالجملة والمستهدفة الشبان والفتيان وحتى الأطفال إلخ... من الإجراءات والعقوبات الجماعية، ولكن كلّ ذلك لم يوفر الأمن والأمان للمستوطنين الصهاينة، وهذه العملية وغيرها من العمليات وأشكال المقاومة التي يخوضها المقدسيّون والفلسطينيّون ضدّ المحتل، ترسل رسائل واضحة للصهاينة بأنّ القدس غير موكّدة وهي محتلة وفق القانون الدولي. هذا القانون والاتفاقيات الدولية التي لا تريد لـ«إسرائيل» ولا أميركا تطبيقاً أو الالتزام بها كمدخل لحلّ سياسي، حتى الأصوات الداعية من أعضاء كنيست وجنرالات عسكريين وأمنيّين ووزراء سابقين للإنفصال عن سكان القدس الشرقيّة، هي لا تأتي في إطار حلّ سياسي أو الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال والخاص من المحتل، بل التحلّي عن أكبر عدد من المقدسيّين وحضرهم بجدران عزل عنصري من أجل الحفاظ على ما يسمّونه ببقاء يهوديّة القدس.

العقوبات التي أقرّها «الكابنيت» الصهيوني، وفي مقدّمها هدم بيت الشهيد واعتقال كلّ من يبدي فرحة بالعملية، بالإضافة إلى زيادة عدد الحواجز الشرطيّة والأمنيّة وقوات الشرطة وحرس الحدود في منطقة القدس، والعقوبات الجماعية مثل إغلاق مداخل المكبر وغيرها من القرى المقدسية بالمكعبات الإسمنتيّة والاعتقالات، وتشديد الأحكام على المعتقلين وتسريع عمليات هدم المنازل تحت ذريعة البناء غير المرخص، ومطاردة المقدسيّين في تفاصيل حياتهم اليومية اقتصادياً واجتماعيّاً وغيرها من عمليات القمع والتنكيل بالمقدسيّين، يجري العمل بها وتطبيقها بعد كلّ عملية تحدث في القدس، ويستهدف المقدسيّين والمزيد من العقوبات الجماعية، ويتبارى قادة حكومة الاحتلال من أجل كسب ودّ ثقة الجمهور الصهيوني والمستوطنين في أيّهم سيخدّ عقوبات أشدّ بحقّ المقدسيين، حتى يبال مقاعد أكثر في الانتخابات الصهيونيّة المقبلة، وهم جميعاً يدركون أنّ لا حلّ أمّنيّاً، فمهما قالوا وصرّخوا وصرّخوا يوماً أنّ القدس موكّدة وعاصمة لدولة الاحتلال، فالواقع يؤكّد بأنّ القدس غير موكّدة، والقانون الدولي يقول إنّ القدس الشرقية محتلة، ولعلّ القرار الأخير لمجلس الأمن الدولي الذي أكد على عدم شرعية الاستيطان ودعا حكومة الاحتلال إلى وقفه في القدس والضفة الغربية، وكذلك القرار الذي أخدّته أيضاً لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو قبل ذلك، بأنّ كلّ الإجراءات الصهيونية في البلدة القديمة ومحيطها غير شرعيّة ومخالفة للقوانين والاتفاقيات الدولية. هي رسائل واضحة لحكومة الاحتلال، لا اعتراف شرعيّة الضمّ للقدس والقدس غير موكّدة، ونقل سفارة أميركا أو غيرها من السفارات من «تل أبيب» إلى القدس، على الرغم من خطورته واعتباره انقلاباً على القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تنظم السلم والأمن في المنطقة، فهذا ليس من شأنه شرعنة احتلالها، بل هذا من شأنه صبّ الزيت على النار ودفع الصراع نحو مدّى وسقوط أعلى في فلسطين والمحيط العربي، فعلى الرغم من حالة الانهيار العربي، والدخول في الحروب المذهبية والطائفية وتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية. فالقدس تبقى محط إجماع عربي وإسلامي، لا يمكن لأحد أن يتخلّى عنها أو يقمّ تنازلات تمسّ بطابعها العربي-الإسلامي.

جزء من القيادة الأمنيّة الصهيونية خلص إلى قناعات بأنّ استهداف الفتية والشبان من حملة السكاكين بالقتل، من شأنه أن يدفع نحو المزيد من العمليات، وكذلك هناك من خلص إلى نفس النتيجة في قضية العقوبات الجماعية وهدم البيوت. ولكن حتى هذه اللحظة لم نشهد، لا من اليسار أو اليمين الصهيوني، من يقول دعونا نجزّب طريق الحلول السياسية والاعتراف بحقّ هذا الشعب أن يحيا بحريّة وسلامة وأمن بعيداً من الاحتلال، فاقصى ما يتمّ طرحه هو الانفصال من طرف واحد، من دون الاتفاق على حلّ سياسي.

القمع والتنكيل بالمقدسيّين واندساد أفق العملية السياسية، كلها عوامل ضاغطة اتجاه تفجّر الأوضاع على شكل هيّات شعبية جماهيرية، أغلب عمليّاتها كانت في الإطار الفردي أو ما يطلق على الاحتلال «الذئب المنفرد»، وهي تلوح حيناً وتهبط حيناً آخر ارتباطاً بشدّة القمع والإجراءات التنكيليّة والعقوبات الجماعية «الإسرائيلية». وهذه العمليات التي تحمل طابع الغفوي الفردي، لا توجد لها حواضن تنظيمية أو قيادية مؤطرة تقودها، من الواضح أنّ عملية الشهيد أقيبر أتت في هذا السّياق، والتي حاول الاحتلال أن يربط بينها وبين تنظيم «داعش»، لكي يحقّق مجموعة أهداف القول إنّ إرهاب واحد في تركيا، في العراق، في باريس، في لندن... وكذلك في القدس. أي يريد أن يجرّم النضال الوطني الفلسطيني ويعطيه صفة الإرهاب، لكي يأخذ مشروعية دولية في تنفيذ حروب

عسكرية على شعبنا الفلسطيني، ربما تكون غزّة مرشحة لعدّل هذا العدوان، بالإضافة إلى شنّ حملة شرسة على الضفة الغربية والقدس، والحملة في القدس ستحمل طابع العزل للأحياء المقدسية. كلّ قرية تشكل منعزلاً ووحدة اجتماعية منفصلة عن الأخرى، أي تقطع المقطع من أوصل المدينة وتحويها إلى جزر متناثرة في محيط صهيوني واسع عبر إغراقها بالمستوطنات، فالحديث عن إقامة (19000) وحدة استيطانية في المدينة، جزء منها أقيم بالفعل، يعني طرد وترحيل قسري وتطهير عرقي بحقّ العرب المقدسيين. أمّا الضفة الغربية، ففي ظل عهد الرئيس الأميركي اليميني المتطرّف ترامب، الداعم لدولة الاحتلال وحكومتها اليمينية بلا حدود، ما ينظرها خطة «بينت» زعيم البيت اليهودي ضمّ مستوطنة معاليه أوديم للقدس كمقدّمة لضمّ مناطق (سي) من الضفة الغربية، والتي تشكل 60 % من مساحتها لدولة الاحتلال، مع تأييد وشرعنة الاحتلال مقابل تحسين شروط وطرف حياة الفلسطينيّين تحت الاحتلال بأموال وصناديق عربية ودولية، أي مقايضة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بتحسين أوضاعه وظروفه الاقتصادية تحت الاحتلال.

على ضوء ذلك، لا مناصّ أمام المقدسيّين، قوى ومؤسسات ورجال، سوى المزيد من الوحدة والتلاحم من أجل الدفاع والحفاظة على وجودهم وبقائهم في مدينتهم وعلى أرضهم، والقيادة السياسيّة الفلسطينيّة والقوى والأحزاب يجب أن ترتقي إلى مستوى الخطر الداهم المُحدق بالمدينة المستوطنة معاليه أوديم لتوفير مقوّمات وعوامل المصود الفعلي والحقيقي لهم، وليس الشعارات والبيانات والخطب الرئاثة، وكذلك العمل على فضح وتعرية الاحتلال أمام كلّ المحافل والمؤسسات الدولية، وكذلك التوجّه إلى المحاكم الدولية لجلب ومحكمة مستوطني وجنود الاحتلال وقادته على ما يرتكبونه من جرائم حرب بحقّ المقدسيّين وشعبنا الفلسطيني.